قضايا سياسية

اسم المقال: قراءة في كتاب "المسؤولية التقصيرية في القوانين المدنية العربية" للكاتب عصمت عبدالمجيد بكر
اسم الكاتب: أ.م. انسام عوني رشيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1412
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

قراءة في كتاب المسؤولية التقصيرية في القوانين المدنية العربية

المؤلف الاستاذ الدكتور عصمت عبد المجيد بكر ،الحاصل على الدكتوراه من جامعة بغداد . العراق مستشار ورئيس مجلس شورى الدولة في العراق ، واستاذ القانون الخاص في جامعة جيهان الاهلية في اربيل .

مكان الطبع لبنان –بيروت / منشورات زين الحقوقية 2016، عدد الصفحات 560 صفحة .

تقديم : أ.م انسام عوني رشيد

كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين

هذا الكتاب هو أحد مؤلفات الاستاذ الدكتور عصمت عبدالمجيد بكر، تناول الكاتب من خلاله المسؤولية التقصيرية في القوانين المدنية العربية وتتجسد أهمية هذه الدراسة في ان التطور الذي حدث في المسؤولية التقصيرية لم يحدث مثله في أي نظام قانوني أخر في نطاق القانون الخاص ، فقد زادت اهمية المسؤولية التقصيرية زيادة مضطردة بحيث أصبحت تشغل أهمية لاتقل عن اهمية نظرية العقد بكاملها ، ويرجع سبب أزدياد اهمية المسؤولية التقصيرية الى ازدياد نشاط الافراد من جهة والى تطورالمجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتطور الكبير الذي شهدته الحياة، ليبين لنا الكاتب ابراز نقاط الالتقاء والاختلاف بين النصوص القانونية العربية مع المقارنة بالفقه الاسلامي حيث بين لنا ان نقاط الالتفاق اكثر بكثير من نقاط الاختلاف وفي العديد من المواضيع يعود الاختلاف الى استخدام تعابير او كلمات مختلفة وليس الى ،وذلك من خلال أضاءت أستخدمها الكاتب هي تسليط الضوء على تجارب الدول الاخرى من خلال استخدام الاسلوب المقارن في كتابه وبالاستعانة بالآراء الفقهية الحديثة التي أضفت على كتابه الجدة والسبق بتناول هكذا مواضيع .

محتويات الكتاب

هذا الكتاب تضمن ثلاثة فصول :

تناول الفصل الاول من الكتاب المسؤولية عن الاعمال الشخصية ، وقسم على ثلاث مباحث ، تناول المبحث الاول اركان العمل غير المشروع ، فتناول الفعل الضار في المطلب الاول وبين الخطأ في فقه

القانون المدني وبعض القوانين المدنية العربية من خلال النظرية الشخصية والنظرية الموضوعية للخطأ وبين كذلك المسؤولية الجماعية ، ومن ثم كان لابد أن يتناول التعدي والعمد في الفقه الاسلامي وبعض القوانين المدنية العربية وبين المباشر والمتسبب والادراك والتمييز ، ثم وضح بشكل مفصل حالات التعدي والعمد من خلال بيان الاعمال غير المشروعة التي تقع على النفس والاعمال غير المشروعة التي تقع على المال ، ثم أنتقل الكاتب لبيان حالات انتفاء التعدي او العمد وهي حالات الدفاع الشرعي وحالة الضرورة وتنفيذ أمر صادر من رئيس تجب طاعته .

وانتقل الكاتب ثانياً الى بيان الضرر كركن ثانٍ من اركان المسؤولية عن الاعمال الشخصية في المطلب الثاني فبين انواع الضرر وهو الضرر المادي والضرر المعنوي والضرر الجسمي ، ثم بين شروط الضرر وهي الضرر المحقق والضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع وأصابة الضرر لحق أو مصلحة مالية مشروعة للمضرور والضرر الشخصي لطالب التعويض .

وبين الكاتب ثالثاً العلاقة السببية بين الفعل الضار والضرر في المطلب الثالث ، فتناول موقف الفقه الاسلامي من العلاقة السببية ، وموقف الفقه القانوني من العلاقة السببية بين الفعل الضار والضرر من خلال نظريات العلاقة السببية ونظريات أنعدام العلاقة السببية .

ثم بين في المبحث الثاني التعويض عن الضرر ، فتناول الكاتب بيان طرق التعويض عن الضرر وهما التعويض العيني والتعويض بمقابل سواء كان التعويض غير النقدي أو التعويض النقدي ، ثم بين في المطلب الثاني تقدير التعويض وماهي الاعتبارات المؤثرة في تقدير التعويض فتناول جسامة الفعل الضار الصادر من محدث الضرر وحالة المسؤولية المالية ، والتأمين من المسؤولية ، والحالة الصحية للمضرور ، وفعل المتضرر ، والمركز المالي والاجتماعي للمتضرر ، ثم تناول وقت تقدير التعويض .

وبين الكاتب في المبحث الثالث تعديل أحكام المسؤولية عن العمل غير المشروع ، فتناول في المطلب الاول الاتفاق على تشديد المسؤولية عن العمل غير المشروع ، وبين في المطلب الثاني الاتفاق على تخفيف المسؤولية عن العمل غير المشروع ، أم المطلب الثالث فقد خصصه الكاتب لبيان التأمين من المسؤولية .

اما الفصل الثاني من الكتاب فقد خصصه الكاتب لبيان المسؤولية عن عمل الغير ، فبين المبحث الاول مسؤولية الشخص عمن هم تحت رعايته ، فبين في المطلب الاول تحديد الشخص المطلوب ، والمطلب

الثاني لبيان شروط قيام مسؤولية الشخص عمن هم تحت رعايته ' فبين حالة وجود شخص في رعاية او تحت رقابة شخص أخر وحالة صدور عمل غير مشروع من المشمول بالرعاية او الرقابة ، وحالة تعذر الحصول على التعويض من عديم التمييز ، ثم بين في المطلب الثالث اساس المسؤولية ودفعها ، وفي المطلب الرابع بين خصائص مسؤولية عديم التمييز في القانون المدني العراقي ، فبين مسؤولية عديم التمييز مسؤولية أصلية ومسؤولية عديم التمييز مسؤولية وجوبية ومسؤولية عديم التمييز تقوم على قواعد العدالة، اما المطلب الخامس فقد بين الكاتب خصائص مسؤولية متولي الرقابة على عديم التمييز في القانون المدني العراقي ، فبين كونها مسؤولية احتياطية وجوازية ومسؤولية تبعية ومخففة ، اما المطلب السادس فقد بين الكاتب فيه احكام المسؤولية عن عمل الغير ، ثم تناول الكاتب في المبحث الثاني مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه فبين في المطلب الاول شروط قيام مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه وهي الرابطة التبعية وصدور تعد من التابع ، واحداث التابع للضرر اثناء خدمة المتبوع ، ثم تناول الكاتب في المطلب الثاني اساس مسؤولية المتبوع عن افعال تابعه فتناول دراسة نظريات الخطأ المفترض ونظرية التوفيقية ونظرية توزيع الخسارة ،نظريات ذات الاساس المزدوج ونظرية تحمل التبعة ، وبين اساس المسؤولية في بعض القوانين العربية والاجنبية فبين الاتجاه اللاتيني والاتجاه الانكلوسكسوني ، ثم بين اساس المسؤولية في القانون المدني العراقي ، ثم تناول المطلب الثالث احكام مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه فبين العلاقة بين اطراف المسؤولية سواء العلاقة بين المضرور والتابع ،والعلاقة بين المضرور والمتبوع والعلاقة بين المتبوع وتابعه ،ورجوع المتبوع على تابعه ، ثم تناول كيفية دفع مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه بنفي التعدي او العمد عن فعل التابع او الخطأ والدفع بانقطاع العلاقة السببية والادعاء ببذل العناية .

ام الفصل الثالث فقد تناول الكاتب فيه المسؤولية عن الاشياء ، وقسمه الكاتب على ثلاث مباحث تناول المبحث الاول المسؤولية عن الحيوان فبين في المطلب الاول المسؤولية عن الحيوان في فقه القانون المدني فتناول تحديد حارس الحيوان وتحديد الحيوانات النى يسأل عنها الحارس ، شروط المسؤولية عن الحيوان ، وهي حدوث ضرر بفعل الحيوان ، وان ينسب تعمد او تعدي الى صاحب الحيوان او حارسه في توجيهه وقيادته ، ثم بين اساس المسؤولية وطرق دفعها ، اما المطلب الثاني فقد تناول المسؤولية عن الحيوان في الفقه الاسلامي والقانون المدني العراقي فبين شروط الضمان وهي وقوع الضرر الذي احدثه الحيوان تعديا ،ووقوع الضرر الذي احدثه الحيوان تقصيرا ،واجتماع التقصير والتعدي ، ثم بين المسؤولية

عن الضمان ، واساس المسؤولية وطرق وطرق دفعها ، اما المطلب الثالث فقد خصصه الكاتب لبيان المسؤولية عن الحيوان في القوانين المدنية العربية ، اما المبحث الثاني فقد تناول الكاتب فيه المسؤولية عن البناء ، فبين المسؤولية الناشئة عن انهدام البناء من خلال تحديد المقصود بالبناء وتحديد المسؤول وشروط المسؤول واساس المسؤولية وطرق دفعها ، اما المطلب الثاني فقد تناول الكاتب فيه المسؤولية الناشئة عما يلقى او يسقط من المسكن من خلال تحديد المسؤول واساس المسؤولية وطرق دفعها ، اما المبحث الثالث فقد تناول الكاتب المسؤولية عن الآلات الميكانيكية والاشياء التي تتطلب عناية خاصة ، فتناول المطلب الاول تحديد المقصود بالآلات الميكانيكية ومن ثم بين الاشياء التي تتطلب عناية خاصة من خلال تحديد المسؤولية وشروط المسؤولية ووقوع الضرر وتسبب الالة او الشيء في احداث الضرر وجود الألة او الشيء تحت تصرف المسؤول من خلال نظرية الحراسة القانونية ونظرية الحراسة الفعلية ، واساس المسؤولية وطرق دفعها من خلال نظريات الخطأ والنظريات الموضوعية واساس المسؤولية في القوانين المدنية العربية ، ودفع المسؤولية .